

نحو إصلاح النظام التربوي العربي

عبد العزيز بن عثمان التويجري

الحياة

– //07/07/02

عقد «منتدى البرلمانين العرب للتربية» اجتماعه الأول في الرباط يومي 25 و26 حزيران (يونيو)، في إطار التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) ومكتب التربية العربي لدول الخليج، في مبادرة دولية ذات أهداف إنمائية تخدم أغراض التنمية البشرية المستدامة في الدول العربية.

ومن المحاور المهمة لهذا المنتدى، محور حول «إصلاح الأنظمة التربوية في الدول العربية». ويسبق هذا المحور في ترتيب جدول الأعمال ثلاثة محاور، هي «التعليم الأساس في الدول العربية: تحديات محو الأمية والتعليم ما قبل المدرسي وجودة التعليم»، و«التعليم المهني والتقني في الدول العربية»، و«التعليم العالي في الدول العربية»، وفقاً لتسلسل منطقي يبدأ من التعليم الأساس، وينتهي إلى التعليم العالي. وتشكل هذه القضايا الأربع قمة انشغالات الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المهمة بشؤون التربية والتعليم.

وموضوعات هذا المنتدى، ذات أهمية بالغة، ذلك أن التعليم الأساس وتحديات محو الأمية والتعليم ما قبل المدرسي وجودة التعليم، قضايا محورية من قضايا التربية والتعليم في العالم العربي الإسلامي، تستحق مزيداً من الدراسة. كذلك فإن التعليم المهني والتقني يتصدر اهتمامات القائمين على شؤون التعليم في الدول الأعضاء، خاصة في العالم العربي الإسلامي، لارتباط هذا النوع من التعليم بسوق العمل باعتباره عنصراً مهماً في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة. أما التعليم العالي وما يطرحه من تحديات، فهو مجال حيوي يشكل قمة مستويات التعليم وخلاصته.

والقضية الأكثر حيوية والأشدّ ارتباطاً بالمستقبل، هي إصلاح الأنظمة التربوية في الدول الأعضاء. وهو إصلاح ضروري يأتي في مقدمة الجهود التي يجب أن تبذل من أجل تحديث المجتمعات وتطوير السياسات وبناء القاعدة الراسخة لمجتمع المعرفة.

فهذه الموضوعات تدخل في صميم انشغالات كل طرف من الأطراف الأربعة المشاركة في هذا المنتدى. وبالنسبة للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، فإنّ هذه الموضوعات مدرجة ضمن خطة العمل الثلاثية للسنوات 2007-2009. وتوليها الإيسيسكو اهتماماً كبيراً، لأن إصلاح المنظومة التعليمية في الدول الأعضاء تبدأ وتنتهي بمعالجة هذه القضايا

المعالجة العلمية الدقيقة ودراساتها من الوجوه كافة، وبلورتها في برامج تنفيذية تبني الدول الأعضاء على أساسها، سياساتها الوطنية في التربية والتعليم.

ولا شك أن التعاون مع اليونيسكو ومع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ضرورة مؤكدة لتطوير وسائل العمل في هذا الحقل، ولتحسين خدمات الدعم الفني والأكاديمي التي تقدمها المنظمات المهمة للدول الأعضاء. ولذلك فإن التنسيق بين هذه المنظمات هو الأساس في التكامل والتعاون وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب.

إن التعليم في حاجة شديدة إلى الإصلاح والتحديث من النواحي كافة، وإلى التطوير الذي يواكب العصر. ولكننا في الوقت نفسه، نؤكد على الربط بين عملية إصلاح التعليم والنهوض به وتحقيق الجودة فيه، وبين تسريع وتيرة التنمية البشرية التي تقوم على قاعدة التنمية الاقتصادية والصناعية والتقانية. فهناك علاقة عضوية بين النجاح في معالجة قضايا التعليم، وبين التقدم في مضمار النمو الاقتصادي، مما يستوجب دعم عملية التنمية في المجالات كافة، إذا أُريد للجهد المبذول في إصلاح التعليم أن تؤتي أكلها.

إن النهوض بالتعليم تطويراً وتحديثاً وانفتاحاً على الآفاق الواسعة وتفعيلاً لدوره في التنمية، مسؤولية مشتركة بين جميع الفرقاء، وإن كانت الدول المعنية تتحمل القسط الأوفر منها. وهي مسؤولية إنسانية في المقام الأول، ومسؤولية أخلاقية، يوجبها التطور الذي يعرفه العالم اليوم، الذي أصبح، كما يقال، قرية كونية تترابط فيها مصالح الأمم والشعوب، وتتقارب الأهداف كما تتقارب المسافات. ولذلك فليس من مصلحة أحد أن تتأخر أو تفشل عملية النهوض بالتعليم في هذه المنطقة، ولا في أي منطقة أخرى من العالم. ولعلني أستطيع أن أقول إن الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي قبله، مرتبطان من وجوه كثيرة، بإصلاح التعليم ليستقر على منهج رشيد، وحتى يكون أساساً للتنمية الشاملة والمستدامة، ليقينا أن الانتقال من المرحلة الحالية إلى مرحلة أحسن حالاً وأكثر انفتاحاً على العصر، لا بد أن يكون من منطلق علمي، وبرؤية واضحة، ودون طفرة أو إندفاع، أو تقليد في المرتكزات والقواعد والمناهج والرؤى؛ ففلسفة التربية والتعليم تختلف من مجتمع إلى آخر حسب التنوع في الخصوصيات الثقافية والحضارية. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن التعليم قيم ونظم؛ أما القيم فهي تنبع من المعتقدات التي يدين بها أفراد المجتمع، فهي إذاً من الخصوصيات الدينية والثقافية، وأما النظم، فهي المناهج والآليات والطرائق التي تتفاعل في العملية التعليمية لتجعل لها مردودية وتأثيراً في المحيط، وهي نتاج بشري متجدد متاح لكل مرید.

إن الإصلاح، بوجه عام، لا يمكن أن يكون قالباً واحداً، أو نموذجاً مشتركاً، أو صيغة تُعمم على الشعوب والأمم جميعاً، لأن في ذلك تعارضاً مع طبيعة الأشياء وحقائق الحياة.

ولذلك فإن الرؤية إلى إصلاح التعليم تنبثق من الخصوصيات ومن المصالح الوطنية، بقدر ما تنبع من الضرورات التي يفرضها تطور العالم وصرورة التقدم الإنساني. ولا يجادل أحد في أن تطوير التعليم قضية بالغة الحيوية والأهمية، فحن جميعاً دون استثناء، مؤمنون بضرورة تطوير التعليم في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي؛ إذ لا تنمية إلا بتطوير

التعليم، ولا يمكن تطوير التعليم إلا في إطار تنمية شاملة، فالفقر والتخلف لا ينتجان تعليماً جيداً، فالتعليم الجيد والمنتج هو الذي يخضع لعملية تطوير هيكلية ومفاهيمية شاملة، لأن التطوير هو التقدم، وهو سنة الله في الكون. إلا أننا نرى أن هذا التطوير ينبغي أن يتم في إطار الثوابت الدينية والخصوصيات الثقافية والحضارية للأمم والشعوب. وهذا ما ارتكزت عليه ورشة العمل الدولية حول تطوير التعليم لتحقيق التنمية الشاملة من منظور إسلامي، التي عقدت في السنة الماضية في القاهرة، بالتعاون بين المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو -، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والبنك الإسلامي للتنمية، في بحث الموضوعات المتعلقة بتطوير التعليم وقضاياها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من النواحي كافة.

ولعل من المناسب أن أوضح أن القصد من عبارة «من المنظور الإسلامي» هو وضع الخصوصيات الثقافية والحضارية في الاعتبار، فلا يقع تجاوزها تحت أي مسمى، ولا تُمسّ الثوابت تحت أي ظرف من الظروف. والتشبث بالخصوصيات لا يعني بأي حال من الأحوال، الإغلاق والإعزال والإكفاء على الذات، والقطيعة مع العصر، والعزوف عن التعامل مع متغيراته، بل ينبغي أن يكون دافعاً إلى المزيد من العمل والاجتهاد والابتكار والتجديد والتطوير على شتى المستويات. ونحن حينما نربط بين تطوير التعليم وبين التنمية الشاملة، ننتقل من إدراكنا لهذه العلاقة المتينة بين شطري المعادلة، ونعمل من أجل أن نحقق الهدف المنشود من هذه العملية التنموية التي نراها حيوية يتوقف تقدم مجتمعاتنا وازدهارها على مدى ما نحققه من نجاح في إنجازها. ولذلك فإن دعم هذه الجهود من الدول المتقدمة علمياً وصناعياً وتقنياً، وفي إطار مبادئ التعاون الدولي وقيم التعايش وتبادل المصالح بين أطراف المجتمع الدولي، هو مسؤولية أدبية تقع على عاتق هذه الدول التي يضعها قدرها في مقدمة المجموعة الدولية التي تعمل من أجل استقرار علاقات التعاون الإنساني واستتباب الأمن والسلم في العالم، وإزالة أسباب التوترات والأزمات والصراعات وسوء الفهم وضعف التفاهم وغياب الروح الإنسانية التي تشبع الثقة والاحترام المتبادل.

إن التعليم المنتج الذي يؤثر في المحيط، والذي يبني الإنسان بناءً متكاملًا، هو التعليم الذي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي التنمية السياسية أيضاً، لأن التنمية السياسية، وكما لا يخفى، هي أساس قوي لكل تنمية، في أي مجال كانت. والقصد من هذا الضرب من التنمية، هو ترشيده العمل العام في المجالات كافة، خاصة منها المجال الذي يرتبط بحياة المواطن في يومه وغده، بترقية الإنسان والرفع من مستواه، وبتعليمه التعليم النافع، وبتربيته التربية الصالحة.

إن التعليم إن لم يكن في خدمة التنمية، فإنه يفقد أهم مقوماته، بحيث يصبح عملية آلية تُضيع الجهود، وتهدر الأموال، ويخسر فيها الفرد والمجتمع، وتتعثّر الحكومات، ويتعذر التقدم في أدنى مستوياته.

ولا تنمية مستدامة من دون تعليم يقوم على أسس راسخة، وتحكمه سياسات تربوية جادة وهادفة. ولا يمكن أن تكون التنمية مستدامة، إلا إذا كان من منطلقاتها هذا النوع الرافق من التعليم. لأن التعليم أنواع. ونحن جميعاً نعاني من نوع من التعليم يسود في بلداننا لا يفي بالغرض، يكلفنا فوق الطاقة، ويشل حركتنا، ولا نجني منه الثمار التي نرجو.

فالعلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة علاقةً عضويةً لا انفصام لها. ولذلك كان التركيز على تطوير التعليم وإصلاح الأنظمة التربوية في هذه المرحلة اختياراً في محله، يعبر عن الفهم العميق لرسالة التعليم، والإدراك الواعي لطبيعة التنمية، ويؤكد عزمنا المشترك على التصدي لإحدى المشكلات التي تعوق التنمية في البلدان العربية الإسلامية.

وعلى هذا الأساس فإنَّ التنمية المستدامة في العالم العربي الإسلامي هي، بعبارة أخرى، مستقبلُ الأمة. والتعليم الذي يصنع العقول التي تصوغ المستقبل، هو التحديُّ الكبيرُ الذي يواجهنا جميعاً، يدعونا إلى إعادة النظر في قضاياها، وبحث موضوعاته، ودراسة المشكلات التي تواجهه، وأيضاً تقييم نتائجه، ورسم الآفاق الجديدة أمامه.

إنَّ الدول النامية لا تتوافرُ لها الإمكانيات والموارد والوسائل لتطوير التعليم فيها على الوجه الذي يحقُّ الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. ولذلك فهي تحتاج إلى الدعم الدولي لها، من دون أن يكون هذا الدعم على حساب تفریطها في ثوابتها وخصوصياتها التي يعترف بها ويكفلها القانون الدولي.

وإن إشراك البرلمانيين في بحث قضايا التربية والتعليم لمن شأنه أن يقيم جسور التعاون بين المنظمات المهمة وبين المؤسسات التشريعية. وهذا هو الطريق الصحيح نحو إصلاح النظام التربوي العربي.

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة — إيسيسكو — والأمين العام لاتحاد جامعات العالم الإسلامي